

الأمم المتحدة

19 December 2013

Arabic

Original: English

الجمعية العامة



19 كانون الأول 2013

دون أثر : الاختفاء القسري في سوريا

المقدمة:

باتت النساء اللاتي يقفن خارج مراكز الاحتجاز ممسكات بصور ذويهن من الرجال المختفين مشهداً معتاداً من صور المعاناة التي تُنم عن جوهر حالات الاختفاء القسري في سوريا المتمثل في أخذ ذويهم ، و البحث اليائس للحصول على المعلومة عبر الجهات الرسمية و غير الرسمية ، وما يسببه ذلك من آلام يكابدها الذين تركوهم من خلفهم ، و يظل هؤلاء هم الاثر المرئى و الوحيد لهذا الإنتهاك.

و يقصد بالإختفاء القسرى الاعتقال و الاحتجاز أو الإختطاف و يعقبه رفض الإعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصيره أو مكان تواجده ، وفى هذا السياق وثقت لجنة التحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية لأول مرة بعض حالات الاختفاء القسرى اثناء الاحتجاجات المنادية بالديمقراطية فى مارس 2011، و عندما تطورت الإضطرابات إلى نزاع مسلح. شملت التحقيقات الممارسات ذات الصلة بالإختفاء القسرى التى ارتكبتها كافة أطراف النزاع. و كشفت التحقيقات ايضاً عن أن هنالك نمطاً مضطرباً شمل كافة أرجاء البلاد ، حيث يحتجز الأمن السورى و القوات المسلحة وايضا المليشيات الموالية للحكومة الأشخاص على وجه الخصوص الذكور البالغين و ذلك عند قيامها بحملات اعتقال جماعي اثناء تفتيش المنازل و عند نقاط التفتيش و فى المستشفيات . وفى بعض الحالات يبدو أن الإختفاء القسرى له بُعد عقابى يستهدف أفراد أسر المنشقين و النشطاء و المقاتلين و ايضاً أولئك الذين يعتقد بانهم يقدمون الرعاية الطبية للمعارضة.

إختطفت بعض من الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة فى العام الماضى فئات معينة من المواطنين وأحتجزتهم كرهائن. حيث اعتقل الأشخاص الذين يعتقد بانهم موالون للحكومة و مناصرون لحقوق الإنسان ، و الصحفيون و النشطاء ، و عمال الإغاثة و رجال الدين ، و وضعوا تحت التهديد بالقتل ، و ذلك لحين التفاوض بشأن إطلاق سراحهم مقابل فدية أو عبر صفقة تبادل للسجاء . و يعتبر خطف الرهائن جريمة حرب يجبر فيها الرهائن بالبقاء تحت التهديد بالقتل لحين تلبية مطالب خاطفيهم .

و بالمقابل و يقصد بالاختفاء القسرى موضوع هذه الورقة ، نكران وجود الضحايا و وضعهم خارج نطاق حماية القانون. رفضت السلطات السورية إتاحة أى معلومات عن مصير أو مكان الأشخاص المخفيين و يعتقد أن للسلطات السورية سياسة تُعنى بعدم الإفصاح بأى معلومات للأسر،

وقد أعرب عدد من الذين تمت مقابلتهم عن خشيتهم من الإنتقام إذا تقدموا باستفسارات رسمية و قد ألفت السلطات الأمنية فى بعض الحالات القبض على الذين أتوا إليها مستفسرين. وتتبع الحكومة نظام الإعتقال و الإحتجاز الإنفرادى لأجل غير مسمى ، و بالتالى ينجم عنه حالات الإختفاء القسرى ، وكذلك ثمة دلائل تشير إلى أن بعض المجموعات المسلحة المناوئة للحكومة قد انتهجت ممارسات ترقى إلى مستوى الإختفاء القسرى.

و تبين هذه الورقة الإتجاهات و الانماط الرئيسية لهذه الظاهرة فى سوريا للفترة من مارس 2011 – نوفمبر 2013 و ذلك من خلال المقابلات المباشرة العديدة التى قامت بها اللجنة خلال هذه الفترة و تعرب اللجنة عن اسفها إزاء عدم السماح لها بدخول البلاد ، الأمر الذى حد من مقدرتها على إجراء تحقيقاتها من داخل الأراضى السورية بشأن حالات الإنتهاكات التى ترتكب وبالأخص التى ترتكب من قبل المجموعات المسلحة المناوئة للحكومة.

يحظر القانون الإنسانى الدولى العرفى الملزم لكافة أطراف النزاع فى سوريا ممارسة الإختفاء القسرى بحق الأشخاص. و قد ورد تعريف الإختفاء القسرى فى إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسرى و الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسرى و التى بلورت هذا العرف . حيث يُعرف قانون حقوق الإنسان الدولى الإختفاء القسرى بأنه إرتكاب مؤسسات الدولة أو الشخص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم أو بتشجيع من الدولة الأمر الذى يؤدى لانتهاك حقوق الإنسان ، ووفقاً لما يقتضيه سياق القانون الإنسانى الدولى فان هذا الأمر يجب أن يفسر بحيث يشمل جهات لاتنتمى للدولة ، و ذلك بغرض إحتفاظ هذا الحظر بذات الأهمية عند نشوء نزاع مسلح غير دولى مثل الذى تشهده سوريا.

و بمقتضى قانون حقوق الإنسان الدولى فان منع حالات الإختفاء القسرى هى مسؤولية لا يمكن للدولة التخلّى عنها ، و بالتالى لا يجوز التدرع بأى ظرف إستثنائى أو بأى أهداف لتبرير ممارسة الإختفاء القسرى عندما ترتكب كجزء من هجمات منتظمة او تمارس على نطاق واسع ضد السكان المدنيين ، بقصد إبعاد شخص عن نطاق حماية القانون لفترات ممتدة من الزمن لتحقيق تمكين دولة أو سياسة تنظيمية.

و يرقى الإختفاء القسرى لمستوى جريمة ضد الإنسانية و تعرض الأشخاص للمسؤولية الجنائية الفردية ، و تعد حالات الإختفاء القسرى إنتهاكاً مستمراً لحقوق الإنسان وجريمة، يدوم لسنين بعد الحرمان الأولى من الحرية.

لم يجرم القانون الجنائى للجمهورية العربية السورية الإختفاء القسرى باعتبارها جريمة قائمة بحد ذاتها. فالإختفاء القسرى يعد إنتهاكاً صريحاً لعدد من الحقوق الأساسية المنصوص عليها فى دستور سوريا للعام 2012 ، و ميثاق جامعة الدول العربية المتعلق بحقوق الإنسان و العهد الدولى للحقوق المدنية و السياسية و التى تعد دولة سوريا طرف فيها، و تتضمن هذه الحقوق : الحق فى الحرية ، والأمن ، و ألا يحتجزوا تعسفياً و ألا يخضعوا للتعذيب ، و

المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو الإهانة أو العقاب ، و المحاكمة العادلة ، و معاملة جميع الأشخاص المحرومين من الحرية معاملة إنسانية و الكرامة التي يستحقونها . فالإختفاء القسري ينتهك و يعرض الحق فى الحياة للخطر .

ويعرف الإختفاء القسرى بأنه غياب المعلومة بشأن مصير و مكان الشخص المخفى. وفى هذا الصدد يشكل التحقيق الخاص بالإنتهاكات تحدٍ حقيقى وذلك فى ظل صعوبة الحصول او غياب الدليل المادي كلياً ، و قد يستغرق ذلك عدة سنين قبل الكشف عن مصير الشخص المخفى إن وجد . و ليس من السهل معرفة حقيقة مصير الكثير من الأشخاص المفقودين فى سوريا و وضع حد لظاهرة الإختفاء القسرى التى طال أمدها بشكل تام إلا بعد انتهاء النزاع.

إن عدد ضحايا هذه الإنتهاكات كبيراً يفوق أعداد الأفراد المختفين ، و تعاني أسر الذين تعرضوا لحالات الإختفاء القسرى من المعاناة النفسية التى وصلت لمستوى إنتهاك حقوقهم الإنسانية ، و بذلك يعتبر الإختفاء القسري إنتهاكاً مستمراً إلى أن يكشف عن مصير المختفين. و يقصد بإخفاء الشخص قسرياً ، إنكار وجوده و إنكار حق ذويه من معرفة الحقيقة بشأنه.

الحرمان من الحرية: حملة منظمة

بدأت حالات الإختفاء القسري منذ نشوب الإنتفاضة فى سوريا ، معظم حالات الإختفاء إرتكبت من قبل ضباط الأمن و الإستخبارات و الجيش السورى و فى بعض الاحيان بمشاركة الميليشيات الموالية للحكومة التى تعمل بالنيابة عنها. فى جميع الحالات التى تم توثيقها، افلتت الجناة من العقاب.

تعتبر حالات الإختفاء القسرى معبراً لحدوث إعتداءات أخرى لا سيما التعذيب ، و وصف الناجون من حالات الإختفاء القسرى أنهم تعرضوا للتعذيب بشكلٍ مستمر أثناء إحتجازهم. و فى جميع الحالات الموثقة يحرم الضحايا من حقوقهم الأساسية المستحقة مثل: حرمانهم من الأتصال بذويهم و بالعالم الخارجى ، و منعهم من الحصول على العون القانونى و يوضعون خارج نطاق حماية القانون و البقاء تحت رحمة أسريهم.

إسكات المعارضة:

و تشير الروايات المتواترة أن الحكومة استخدمت فى الأيام الأولى للإضطرابات السورية الإختفاء لإسكات المعارضة و بث الذعر بين الأهالى ووسط أقارب و أصدقاء المتظاهرين، و الناشطين، و المدونين.

وضع قادة الجيش و الإستخبارات سياسة منسقة لإستهداف المحتجين المدنيين و ذلك عبر الإعتقالات الجماعية و حالات الإختفاء القسرى التى حدثت فى العام 2011 و أوائل 2012 ،

و قد ذكر ضابط سابق بلواء القوات المسلحة في منطقة الوعر بحمص أنه شاهد أثناء العملية العسكرية في باب عمرو في يناير 2012 أن جنوداً هاجموا محتجين في الشوارع بينما قام ضباط الإستخبارات وبشكل ممنهج إعتقال الذين لم يقتلوا. وفي أعقاب الهجوم على المتظاهرين نفذت الفرقة نفسها حملة مدامات للمنازل بمشاركة ضباط المخابرات ، حيث ألقوا القبض على عدداً كبيراً من الأفراد و أعتقلوهم عشوائياً ولم يتم إخطار ذويهم عن أماكنهم.

افاد احد المستطلعين كان قد القي القبض عليه من قبل المخابرات الجوية في مارس 2011, بعد مشاركته في مظاهرة. نقل بعدها الى سجن مطار المزة حيث تعرض للاستجواب والتعذيب, تلى ذلك ترحيله إلى مقر المخابرات الجوية, وقام ضابط برتبة ربيعة بتهديده بالقتل إذا شارك مرة أخرى في التظاهرات. خلال فترة محنته التي مر بها وبرغم المحاولات المتكررة التي اجرتها أسرته لمعرفة مكانه إلا أنهم لم يعلموا ابدا بشأن اعتقاله او إحتجازه او مكان تواجهه.

و ذكر أحد المستطلعين كان قد شارك مع ابن عمه في الأحتجاجات التي جرت في جسر الشغور بادلبي في يونيو 2011 بان قوات الأمن داهمت منزل ابن عمه بعد فترة و جيزة من إنتهاء المظاهرة حيث إختطفته من سريره و أخذ إلى مكان مجهول و لم يعرف له أثر. و أضاف " تستيقظ إبنتي فزعة في أكثر من ليلة بعد سماعها نحيب أمها. و نزل في حالة توجس من قدوم أجهزة الأمن " .

و تبين الشهادات أن هنالك نمطاً متبعاً بأن معظم المختفين في العام 2011 و أوائل العام 2012 ، كانوا من الرجال الشباب ، و في هذا الخصوص أبلغ رجل منشق من فرع الأمن السياسي بحلب في مارس 2012 ، أن الضباط تلقوا أوامر بأعتقال أي شاب او مراهق ذكر شارك في التظاهرات ، أي إعتقال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 - 40 عام.

و تشير الروايات المتوافرة ، أن أجهزة الحكومة السورية تتبنى سياسة إستهداف المدنيين حيث يتم تنفيذها عبر أجهزة الحكومة السورية المختلفة بهدف إخماد حركة الإحتجاج. و إنتهجت أسلوب الإختفاء القسري لبث الخوف و القمع و إحكام السيطرة على الأشخاص الذين يشاركون في التظاهرات ضد الحكومة, وقد نفذت وفق هجمات منسقة ضد السكان المدنيين.

الإختفاء القسري: إنتقام و عقاب

يكون الإختفاء القسري في بعض الأحيان ذو بُعد عقابي قوى ، يستهدف الذين يعتقد أنهم يدعمون المعارضة أو الذين ليس لهم إنتماء حقيقي للحكومة.

وأشار عدد كبير من الذين تمت مقابلتهم ، بأن الجنود الذين يرفضون تنفيذ التعليمات او المشتبه بايوائهم للمتعاطفين مع المعارضة يتعرضون للإنتقام ، بما في ذلك الإختفاء. وكشف

مجدد سابق عمل في مدينة تسيل بدرعا في نوفمبر 2011 " أن أربعة من زملائه الجنود قد إعتقلهم رؤسائهم بعد رفضهم إطاعة الأوامر بإطلاق النار على مجموعة من المتظاهرين السلميين و لم يعلم عنهم شيء منذ ذلك الوقت " مما يدل على ان عدم إطاعة الأوامر عقوبتها الإختفاء.

و تعرض أقارب هؤلاء الأشخاص المطلوبين لدى جهاز الأمن السوري للإختفاء الفسري. وروى شاب منشق عن الحرس الجمهوري في يونيو 2011 ، أن رؤسائه جاءوا إلى قريته في درعا بعد ثلاثة أسابيع بعد إنشاقه، و أعتقلوا ابن عمه الشاب، كإنتقام، و أخذ إلى مكان غير معلوم ولم يعرف مصيره حتى الآن. وروى متظاهر آخر " أن جهاز الأمن السياسي داهموا منزله و أختطف أحد أخوانه و ذلك في أعقاب مشاركته في تظاهرات سلمية في داعل بدرعا في مارس 2011. و قال موضحاً " و من المرجح أن يكون أخي قد أحتجز بسببي " و يعتقد أن الغرض من إحتجاز أخيه هو بث الفزع في نفوس أقارب المحتجين لردعهم عن المشاركة في التظاهرات.

مورس الإختفاء بحق الأطباء كعقوبة لهم إذ يعتقد بانهم يدعمون المجموعات المسلحة المناوئة للحكومة ، و شهد موظف في مستشفى زرزور الذي يقع في منطقة تسيطر عليها جزئياً مجموعة مسلحة مناوئة للحكومة في حلب ، بوقوع سلسلة من حالات الإختفاء التي إستهدفت الكادر الطبي و التي قامت بها المخابرات الجوية في حلب في الفترة من يونيو إلى ديسمبر 2012. و يبدو ان هذه الإختفاءات تهدف الى معاقبة الأطباء الذين يقدمون خدمات طبية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة ، ولردع الذين ينوون تقديم خدمات طبية.

التكتيك الحربي:

و عندما تطورت الإضطرابات إلى صراع شامل أصبح أولئك الذين ينتمون او يعتقد بأنهم على صلة بالمجموعات المسلحة المناوئة للحكومة هدفاً للإختفاء. و يحدث الإعتقال الأولى و كذلك الإختطاف عندما تجرى الحكومة عمليات تفتيش في المناطق المضطربة أو عند نقاط التفتيش المحيطة بالمحليات.

و قد كانت منطقة باب عمرو مسرحاً للإعتقالات الجماعية و حالات الإختفاء أثناء الهجوم البري الذي نفذته القوات الحكومية في الفترة ما بين فبراير و مايو 2013. وفي مارس 2013 أندلعت الإشتباكات بين الجيش السوري الحر و الجيش الوطني في حي باب عمرو بمدينة حمص. أغارت الحكومة على حي باب عمرو بمشاركة المليشيات الموالية للحكومة، و اختطفت عدداً من السكان لم يعرف مصيرهم أو أماكنهم . و نُفذت حملات إعتقالات ضد السكان المدنيين في مدينة حماة في مايو 2013 و ظل عدداً كبيراً منهم مخفياً.

وقد تم إختطاف رجال عند نقاط التفتيش التي تشرف عليها المليشيات الموالية للحكومة و اللجان الشعبية ، حيث وصف شاهد عيان كيفية إعتقال الشبيحة لجاره عند نقطة تفتيش يعتقد

بأنها تحت إدارة الشبيحة وذلك في (القانصو) بحمص في 4 أبريل 2013 ، و أوقف رجال يرتدون زيا مدني سيارتهم وأعتقلوا رجلاً و فروا به إلى مكان غير معلوم ، و لم تعرف أسرته المكان الذي يوجد فيه، و في الثاني من يونيو 2013 أوقفت القوات المسلحة المتمركزة في حي الوعر بمدينة حمص ، أسرة نازحة أثناء محاولتها الهرب إلى الأردن و اختطفت الزوج ثم أمروا الزوجة و الأبناء بالرجوع الى بلدتهم بالرغم من إستمرار العنف. اخذ إلى مكان غير معلوم و لم ير او يسمع عنه منذ ذلك الوقت.

وكما أشرنا من قبل بشأن الإعتداءات ضد الطواقم الطبية في سوريا (A/HRC/24/CRP.2) فان الجرحى المدنيين الذين يعتقد بانهم على صلة بالمعارضة قد أختفوا من المستشفيات و قد نمت هذه الظاهرة المثيرة للقلق بشكل ملحوظ خلال الشهور الماضية. و أوضح أحد الذين تمت مقابلتهم في منطقة نبك بمحافظة درعا بانه نظراً لقلّة المستشفيات في المناطق تحت سيطرة الجيش السوري الحر فإن الجرحى المدنيين يضطرون إلى المستشفيات الحكومية حيث إختفى منها الكثيرون بين شهري أبريل و مايو 2013 .

دون أثر:

و كشف المنشقون الذين شاركوا في الإعتقالات الجماعية وأيضاً الناجون أنه في معظم الحالات يأخذ الضباط المشاركون في الإعتقالات الأولية المختطفين إلى مقار الأفرع الأمنية أو العسكرية ، و بالرغم من طبيعة الإعتقال و الإحتجاز المنظم ، إلا ان السلطات قد فشلت في تسجيل المعلومات الشخصية للمحتجزين بما في ذلك الذين لقوا حتفهم في الإحتجاز الأمر الذي يصعب من تعقبهم و إخطار ذويهم . وفي هذا الإطار حاولت أسرة أحد المعتقلين في إدلب في سبتمبر 2011 ان تحدد مصير أو مكان تواجد ابنها ، فذهبت إلى السلطات سائلةً عنه ، وأينما بحثوا عنه تخبرها السلطات بأن اسمه لا يوجد في السجلات.

و قد أخبر منشق عن أن إعتقالات جماعية جرت في جسر الشغور بادلب في يونيو 2011 وأن أولئك المحتجزون أخذوا الى مدرسة تستخدم كمركز احتجاز إضافي . حيث يتعرض المحتجزون الى معاملة جسديه قاسية و مهينة . و لم تسجل أسماءهم أبداً مما يجعل اي محاولات لتحديد اماكنهم بلا طائل. وفي أواخر أغسطس 2011 اعتقل ضباط تابعون للامن العسكري في اللاذقية اربعة أفراد من أسرة المستطلع و أخذوا الى مكان مجهول و بعد مرور ثلاث أسابيع أخبر رجل شاب كان قد أعتقل مع أقرباء المستطلع بأنهم قد حولوا إلى مستشفى عسكري في اللاذقية و عند تقصى الامر اكتشفوا بان أسمائهم لم تظهر أبداً في سجل المستشفى.

المجموعات المسلحة المناوئة للحكومة:

إنتهجت مجموعة مسلحة محددة مناوئة للحكومة في 2013 أخذ رهائن يعتقد بانهم مؤيدون للحكومة بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان و صحفيون و رجال دين. و يُعد ظهور هذا

النمط من عمليات الإختطاف و الحرمان التعسفى من الحرية شاهداً على الوجود المتنامى لمجموعات مسلحة معينة و على وجه الخصوص فى شمال سوريا .

سيطر الخوف على المواطنين الذين يعيشون تحت سيطرة مجموعات معينة من ان يتعرضوا للإختطاف و ان يؤخذوا كرهائن ، و يعتمد الجناة على القاء القبض و الإحتجاز و التهديد بقتل الضحايا لإكراه الطرف الثالث - سواء أن كان هذا الطرف الثالث أسر المختطفين أو مجتمعاتهم أو السلطات السورية للإنصياع لشروطهم للإفراج عن الرهائن . و مثل هذه الأعمال تتم بدافع الحصول على مكاسب مادية و الإبتزاز و الترهيب و إكراه أسر المختطفين و مجتمعاتهم. يؤخذ الرهائن بقصد مقايضة أمنهم و حريتهم مقابل فدية أو مبادلتهم بسجناء . و مثل هذه الإعتداءات تترك الأسر فى حالة إرتباك و حيرة بشأن أماكن أقربائهم و لكنها لا ترقى لمستوى الإخفاء القسرى بمعنى ان مصير الضحايا لا يتم انكاره او إخفاؤه و فى سياق الأحداث الجارية فى سوريا فان مثل هذا العمل قد يرقى إلى جريمة حرب.

وتشير المعلومات التى جمعت مؤخراً بأن مجموعات المعارضة المسلحة مثل الدولة الإسلامية فى العراق و الشام قد سيطرت على أراضى شمال سوريا و اصبحت تنتهج ممارسات مثل الإحتجاز الانفرادى الذى ربما يؤدى إلى الإختفاء و قد جرت حادثة قام بها رجال مسلحون يعتقد بأنهم أعضاء ينتمون للدولة الإسلامية فى العراق و الشام حيث إختطفوا مدنيين بدواع عدم التزامهم بالزى الإسلامى الشرعى وفقاً لتفسيرهم. و قد انكرت المجموعة لاحقاً بانها تحتجزهم. و ظل مكانهم غير معلوم.

غياب المعلومة: المحنة المستمرة للأسر السورية

لا يقتصر ضحايا الإخفاء القسرى على الأشخاص المختفين فحسب ، بل يلقى بظلاله على أسرهم ويؤدى إلى تمزيق النسج الإجتماعى لمجتمعات بأسرها. ويعمد الجناة فى هذا الصدد على خلق حالة من الإرتباك وسط الأسر تجعلها متأرجحة بين اليأس و الرجاء، إذ لا يعلمون ما إذا كان أحبائهم قد لاقوا حتفهم أم لا ، و إن حدث ذلك ما هو مصير جثثهم ، فهذه الأسر لا تستطيع إقامة ماتمها ولا التأقلم مع هذا الفقد.

الجو المشحون بالخوف:

تتسم حالات الإخفاء القسرى بخلق أوضاع يصبح معها أفراد هذه الأسر فى حالة خوف من ردة فعل السلطات إن هم تجرأوا و سألوا عن الجناة حيث تعمل الدولة للحفاظ على حالة الرعب التى تنتاب أفراد هذه الأسر إذا فكروا بالسؤال عن الإعتقالات التى تجريها أجهزة الأمن و هذا الوضع بمثابة رفض أو إنكار مصير الأشخاص المختفين قسراً.

يوجب الصمت و الخوف حالات الإخفاء القسرى فى سوريا ، وفى العديد من الحالات يتم إحتجاز الأفراد الذين يبلغون عنها ، حيث أفادت أم لشابين إختفيا فى إدلب فى يونيو 2011 بأن ابنها البكر قد أعتقل عند ذهابه إلى فرع الأمن العسكرى بإدلب للسؤال عن مكان شقيقه المختفى و لم يعد حتى الآن. وأفادت إحدى المستطلعات أنها قابلت امرأة فى الستين من عمرها حينما كانت محتجزة فى سجن حمص عام 2012 حيث أخبرتها بأنها أعتقلت عند ذهابها إلى فرع الأمن بحمص للسؤال عن مصير ابنها المختفى.

نجم عن هذا الجو المشحون بالخوف بأن هنالك القليل جداً من حالات الإخفاء التى يتم الإبلاغ عنها رسمياً بسبب خوف أقرباء المختفين من الإستهداف و العقاب الذى تقوم به السلطات.

فى الغالبية العظمى من الحالات التى سُئل فيها أقرباء الأشخاص المختفين ، أفادوا بأنهم لا يجراؤن على الإقتراب من السلطات نتيجة الخوف المتأصل فيهم من إنتقامها و كشفت هذه الأسر عن أن السعى لمحاولة معرفة مكان تواجد أقربائهم يمكن أن يقودهم لنفس المصير أو يعرض الأشخاص المختفين إلى خطر أكبر. و قد أوضح رجل شاب كان أخيه قد إختفى فى ديسمبر 2012 فى حمص " تداوم الأسر على الدعاء لأقربائهم بيد أنهم لن يغامروا بإرسال فرد آخر من الأسرة للحجز " . وصرح مستطلع آخر كان ابنه قد أعتقل أثناء عملية تفتيش منزلى قام به ضباط من الأمن العسكرى فى أواخر أكتوبر 2012 فى دمشق بأنه لم يذهب إلى فرع الأمن العسكرى بنفسه ليسأل عن ابنه خشية إعتقاله هو أيضاً.

و أفاد أحد الأشخاص المستطلعين بشأن ظروف إعتقال ابن عمه من قبل المليشيات الموالية للحكومة و ضباط من الإستخبارات الجوية فى ديسمبر 2012 فى نبل بطلب" إن ذهبت إلى فرع الإستخبارات للإستفسار عن المعتقلين سوف يستجوبونك و إذا كنت رجلاً ستعذب و تحتجز أيضاً و إن كانت إمراة سوف يؤذونها و لربما يتم إحتجازها "

سياسة التعقيم:

إن الأسر السورية فى أمس الحاجة إلى المعلومات الرسمية بشأن معرفة ما حل بذويهم و تتمثل هذه الحاجة فى 30 طلباً قدمتها الأسر السورية لمجموعة عمل الأمم المتحدة حول الإخفاء القسرى او اللاإرادي خلال العام 2012 و ذلك للحصول على معلومات رسمية من الحكومة (45/22 / A/ HRC) .

يواجه أولئك الذين يحاولون الإقتراب من السلطات للسؤال عن إقربائهم برفض منهجى للكشف عن مصيرهم أو أماكن إخفائهم أو حتى مجرد الإعتراف بحرمانهم من حرياتهم.و قد ذكر أحد الناجون الذين أعتقلتهم المليشيات الموالية للحكومة و ضباط أمن القوات الجوية باللادقية فى العام 2012 ذهول اسرته لرؤيته حيا بعد إطلاق سراحه" ولم يُطلع أى أحد أسرتى عن ظروف

إعتقالى , لم يجرؤ أحد على سؤال أمن القوات الجوية بشأن أقربائهم ، و إن سألت لن يجيبك أحد " و ذكر أحد أقرباء رجل أعتقل فى نعيمه بدرعا فى العام 2012 " لقد بحثت عنه أمه فى كل مكان لكنها لم تتلق أى معلومات من أى أحد "

وقد أفاد شقيق أحد ضباط القوات الجوية أن شقيقه عندما قرر الإنشقاق فى ديسمبر عام 2011 هاتف أفراد أسرته معرباً لهم عن خشيته الحقيقية من مواجهة الإعتقال أو العقاب و كانت هذه المكالمة الأخيرة له و أفاد شقيقه بأن أسرته سعت حثيثاً لدى كافة أجهزة الأمن السورية بما فيها مخابرات القوات الجوية و الشرطة و الجيش و جهاز أمن الدولة ، مضيفاً كيف أنهم كان عليهم إستخدام الواسطات من أجل الإقتراب من المخابرات الجوية و التى كان لدى ضباطها أوامر بإطلاق النار على أى شخص يقترب مسافة 300 متر من مقارهم و برغم التدابير التى إتخذتها أسرته فان كل أجهزة الأمن قد أنكرت معرفتها بمكان إعتقاله أو إحتجازه.

أوضح طبيب نجا من الإختفاء أنه و بعد أشهر من البحث المضى إستطاعت أسرته تحديد مكان إحتجازه ، و برغم أنهم أطلعوا السلطات التى تدير مقر الإحتجاز إلا أنهم أنكروا وجوده . وقد كشف رجل إنشق من المخابرات الجوية فى حماة بنهاية عام 2012 عن الأوامر التى تلقاها بعدم الإفصاح عن أو تقديم معلومات بشأن أماكن المحتجزين أو التحدث مع ذويهم . مضيفاً بأنه تم نصب كاميرات مراقبة عند مداخل مقار المخابرات الجوية لمراقبة الضباط و ردعهم عن التحدث مع الأسر التى تبحث عن ذويها.

فى بعض الحالات تعلم الأسر فقط عن مصير ذويهم عند العثور على جثثهم أو فى حالات قليلة جداً تعاد إليهم و مع ذلك فهناك عدة شواهد ان القوات الحكومية تتخذ عدة إجراءات متعمدة لإخفاء ظروف و ملابس الوفاة، فى إنتهاك واضح لحق الأسرة لمعرفة الحقيقة . و قد أوضح أفراد من الأسر التى فقدت ذويها كيف أن جثثهم أعيدت إلى أسرها من قبل السلطات الحكومية بدون إبداء أسباب للوفاة. وفى أبريل 2001 . تم إعتقال طفل فى درعا ثم أخذ إلى مبنى تابع للإستخبارات الجوية فى دمشق و بحثت أسرته عنه فى كل المستشفيات وفى كل مكان بلا جدوى خشية أن يكون قد أعتقل أو قتل. وفى يونيو 2011 أعيدت جثته إلى أسرته و بها آثار تعذيب بشعة. و لم تقدم أى معلومات بشأن ظروف اعتقاله او حجزه أو موته. و فى أواخر يوليو 2012 أعتقلت قوات الأمن شابا ناشطا فى اللاذقية لم يعرف له مكان منذ ذلك الوقت و بعد أحد عشر يوماً تلقى والده إتصالا هاتفيا يطلب منه الذهاب إلى دمشق للتعرف على جثة ابنه حيث أخبر بأن سبب الوفاة كان حادث سيارة بينما كانت الجثة تحمل آثار تعذيب وحشية.

الآلام النفسية:

تأتى أقسى الآلام النفسية التى كانت تعانىها الأسر من رفض السلطات الممنهج فى حرمانهم من الحرية أو الكشف عن أى معلومات بشأن أماكن تواجد أقربائهم و ينتظر الوالدين و الأخوة و الأخوات و الأنساء و الأزواج و الزوجات و الأطفال و الأصدقاء فى كل أرجاء سوريا

بشغف و ترقب لمعرفة أى معلومات بشأن أماكن ذويهم . إن عدم معرفة ما إذا كان الشخص المختفى ما زال على قيد الحياة أم لا و إذا كان حياً ما هى الظروف الصحية التى يعيشها يسبب حزناً و ألماً لا يمكن إحتماله . و تؤدى السرية التى تحيط بمصير المختفى إلى حدوث حالة من الرعب التى تعتبر بمثابة عقاب للأسر حينما تعيش فى حالة من عدم اليقين و الضغط الذهنى. هذه الحالة من الضغط الذهنى ربما ترقى إلى مستوى التعذيب أو المعاملة اللا انسانية و تجعل كافة أفراد الأسر ضحايا للإختفاء القسرى.

وقد ذكر زوج امرأة إختطفها ضباط المخابرات العسكرية فى حماة فى ديسمبر 2011 و التى لم يعرف لها مكان منذ ذلك الوقت ،موضحاً مدى معاناة إبنته ذات العامين " أنها تصرخ لدى مشاهدتها ذى عسكرى".

و قد كشفت الروايات المتواترة على أن المصدر الرئيسى للحصول على المعلومات هو عندما يتم الإفراج عن أحد المحتجزين. و قد روى رجل كان قد أعتقل لما يفوق العام، لدى الفرقة العسكرية فى حماة فى أعقاب إطلاق سراحه فى مايو 2013، كيف أن العشرات من النساء اندفعن نحوه و هن يرفعن صور أزواجهن و آبائهن و أبنائهن . و تحدث آخر كان قد أفرج عنه عقب جلسة محاكمة عقدت فى دمشق 2013، عن مواجهته لمئات الأشخاص الذين كانوا فى إنتظاره خارج قاعة المحكمة و يتوسلونه لإخبارهم عن أى معلومات تتعلق بذويهم الذين ربما يكون قد رآهم فى الحجز.

باتت الأسر التى تعيش هذا الوضع اليائس عرضة للإستغلال، فبعضهم يدفع رشاوي لأشخاص و غالباً ما يكونون محتالون، بزعم أنهم قادرون على تقديم معلومات تتعلق بالمختفين. و ذكر مستطلع آخر عن أن بن عمه كان قد شارك فى مظاهرة سلمية فى اللاذقية و أعتقلته قوات الأمن الحكومية فى منتصف عام 2011 . حيث أخذ لمكان مجهول و كانت أسرته تخشى الإقتراب من القوات المسؤولة عن إعتقاله. و عوضاً عن ذلك دفعت رشوة لشخص يزعم بأنه على صلة بهذه القوات ، حيث أخبر هذا الوسيط الأسرة بأن إبنهم المختفى محتجز لدى المخابرات الجوية و بعد فترة قليلة أسفرت الإتصالات مدفوعة الأجر بأنه قد قتل.

مستطلع آخر ذكر ان إبن عمه قد أعتقله ضباط الأمن وهو فى طريقه إلى دمشق فى سبتمبر 2013. و أخذ إلى مكان مجهول. حيث أخبرهم بذلك سائق تاكسى كان شاهداً لحظة الإعتقال وقد سعى أبويه لمعرفة مكانه و مصيره و لكن دون جدوى. وبعد دفعه رشوة لأحد الوسطاء حصل على معلومة تفيد أن الفرقة الرابعة للجيش قد اعتقلت ابنه بدواع نشره لرسائل موالية للمعارضة على إحدى صفحات التواصل الإجتماعى، ولم يتمكن الأب من معرفة المزيد بشأن أوضاع ابنه الصحية أو مكان تواجده. مضيفاً أن الأسر غير الميسورة ثركت لتكابدهم أحزانها. و أن عمه حصل على بعض المعلومات بفضل أمواله و إتصالاته.

فبالإضافة إلى الآثار النفسية و العاطفية الوخيمة ، تواجه الأسر التبعات الاقتصادية التي تنشأ جراء الإختفاء حيث يخلق غياب المعيل الوحيد صعوبات مالية تضاف إلى الضعف الشديد الذي تعانيه هذه الأسر. و تواجه النساء و الأطفال مصاعب جمة في ظل هذا الوضع. إن حالة الإرتباك التي تنشأ عن إختفاء الأزواج و الآباء لها عواقب إجتماعية و قانونية تشمل وضع الزواج و حق الميراث و الرعاية الإجتماعية و كيفية إدارة أملاك الشخص المختفى. و يعاني أطفال الشخص المختفى بشدة جراء فقدهم لأبيهم ، وقد سُئلت سيدة يافعة عن إختفاء زوجها قالت " لا أعرف كيف سأعيش و صغارى من دون أبيهم".

تخلق السلطات السورية جواً من الإرهاب لكى لا تجرؤ الأسر على السؤال عن ذويها المختطفين أو أن تقدم أى شكاوى رسمية ، فهي ترفض و تنكر بشكل منهجى إعطاء أى معلومات أو الإعتراف بحالات الإخفاء نفسها. و إذ تتخلى السلطات عن واجبها بإجراء تحقيق صحيح بشأن حالات الإختفاء القسرى. علاوة على ذلك تعمل الحكومة على الإنتقاص من حقوق الأسر الثابتة في معرفة الحقيقة، فيما يتعلق بظروف الإخفاء القسرى و سير التحقيقات و نتائجها و مصير الأشخاص المختفين .

الخاتمة والتوصيات:

تعتبر الروايات الواردة في هذه الوثيقة عن جزء يسير من نطاق أزمة الإخفاء القسرى في سوريا و عن حالة الرعب التي تعترى المدنيين العاديين .

و تعد حالات الإختفاء القسرى جزء من حملة واسعة النطاق من التهيب تُرتكب ضد السكان المدنيين ، إذ تتخرط القوات الحكومية في شن حملات الإختفاء القسرى في إنتهاك واضح لالتزاماتها القانونية الدولية. و بالنظر إلى الإنتشار الجغرافى للحالات الموثقة و الطريقة المتسقة التي تتم بها عمليات الإختطاف والإعتقال ، فهناك اسباب معقولة لتحملنا إلى الإعتقاد بأن القوات الحكومية قد إرتكبت الإخفاء القسرى كجزء من هجمات واسعة النطاق تشن ضد السكان المدنيين، وبالتالي ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

يُحرم ضحايا الإختفاء القسرى من حقوق الإنسان الأساسية بشكل منهجى و على وجه الدقة حقوقهم في أن لا يتم حجزهم تعسفياً وأن لا يتعرضون للتعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية و أن لا يهانوا و لا يعاقبوا و حقهم في التمتع بالحرية و الأمن، و أن يعترف بحقهم كأشخاص كاملى الأهلية أمام القانون و أن يعاملوا بأنسانية و بالكرامة التي يستحقونها كبشر.

و بفشلها في الإقرار بالحرمان من الحرية، تكون الحكومة قد أنتهكت حق الأسر في معرفة الحقيقة. و تعتبر الآلام النفسية التي تعاني منها هذه الأسر بمثابة أنتهاك لحقوق أفرادها في أن لا يتعرضوا للتعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو التي تحط من كرامتهم أو معاقبتهم،

و يعد إعتقال هذه الأسر عندما يسعون إلى السلطات لمعرفة مصير أقربائهم إنتهاكاً صارخاً لحقوقهم في التمتع بالحرية و الأمن.

و يساعد عدم وجود تعريف مستقل للإختفاء القسرى في القانون الجنائي السوري و عدم وجود سجل رسمي أو مكتب يُعنى بالتسجيل و حفظ سجلات المحتجزين ليجيب عن تساؤلات ذويهم ، على وجود ظاهرة الإخفاء القسرى ، و علاوة على ذلك فإن الإخفاق المستمر باطلاع أسر المختفين عن مصير ذويهم مقترناً ذلك بإخفاء المعلومات و الإنتقام و دفع الرشى أو التهيب كرد فعل لمسعى الأقارب في الحصول على المعلومات و عدم إجراء تحقيقات حقيقية و صحيحة بشأن مزاعم الإختفاء القسرى ، فإن كل ذلك يؤسس لوجود عوامل من شأنها خلق مناخ للإفلات من العقاب في سوريا. و مثل هذا المناخ لا يسهم فقط في إستدامة ظاهرة الإختفاء القسرى بل يشكل عقبة أمام شرح و توضيح الأبعاد الحقيقية لها.

يلزم قانون حقوق الإنسان الدولي سوريا بإتخاذ كافة التدابير الملائمة للتحقيق في حالات الإختفاء القسرى و تقديم النك المسؤولين عنها إلى العدالة.

تعتبر حالات الإختفاء بمثابة فقد لا يمكن الحداد عليه ، فهي تلقى بتبعات تنقل كاهل الأفراد و أسرهم و على المجتمع بأسره و تبقى ضمن جراح سوريا العميقة. و الأضرار التي تقع على الضحايا و التي تشمل أقربائهم ستظل باقية و لا يمكن جبرها. و لن تتحق المصالحة حتى يتم الكشف عن كل حالة إختفاء قسرى على حدة و معاقبة مرتكبيها أمام القانون. لا تسقط الدعوة بالنقادم على هذا الإنتهاك. و تبقى مسئلة التحقيق في الإختفاء القسرى مسؤولية الدولة السورية بغض النظر عن الحكومة القائمة.

توصي اللجنة بأن على الحكومة السورية الإلتزام بالآتي :

- 1- اطلاع الأسر عن تواجد أماكن جميع الأشخاص الذين تحت قبضتها
- 2- التأكد من ان جميع المحتجزين تم تسجيلهم و قدمت لهم المشورة القانونية بشأن مبررات إحتجازهم.
- 3- في حالة وفاة الشخص المختلفي تعاد رفاته إلى ذويه و اطلاعهم على ظروف الوفاة
- 4- المصادقة على الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأطراف من الإختفاء القسرى و الإعراف باختصاص اللجنة بموجب المواد 31 و 32 من الإتفاقية.
- 5- التأكد من أن جميع حالات الإختفاء القسرى و أيضاً الأفعال المماثلة لها، تم إجراء تحقيق صحيح بشأنها وأن المسؤولين عن إرتكابها تمت محاكمتهم و معاقبتهم بشكل ملائم.
- 6- التأكد من أن القادة العسكريون والرؤساء المدنيين يطبقون أحكام منع الإختفاء القسرى ضمن مختلف الرتب و وسط مروضيهم.
- 7- التأكد من أن الأشخاص الذين يبحثون عن ضحايا الإختفاء القسرى و على وجه الخصوص الأقارب ، لديهم كامل الحقوق في الوصول إلى العدالة و الحصول على الحماية من كافة أنواع سو

- المعاملة، و الترويع، و الإنتقام . و يمتد هذا الأثر ليشمل الضحايا و إجراءات حماية الشهود و توفير ضمانات السلامة للذين يودون تقديم شكاوى أو شهادات.
- 8- يجب منح تعويضات للضحايا الناجين من الإختفاء القسرى و أسرهم بحيث تشمل إعادة التأهيل، و سد إحتياجاتهم ، و التعويض المادى، و و على وجه الخصوص الإرشاد النفسى، و الإجتماعى للأقارب.
- 9- يجب تقديم الدعم المادى و الإجتماعى للأطفال و الأمهات اللاتي فقدن المعيل.

توصى اللجنة بأن على المجموعات المسلحة المناوئة للحكومة الإلتزام بالآتى:

- 1- التأكد من أن القادة العسكريون يطبقون أحكام منع الإختفاء القسرى.
- 2- إتخاذ كافة التدابير الملائمة للبحث عن الأشخاص الذين أبلغ عن إختفائهم نتيجة النزاع المسلح.
- 3- تزويد الأسر التي اخفى أفرادها بالمعلومات التي تتعلق بمصيرهم و أماكن تواجدهم .
- 4- التسجيل و الإبقاء على كافة المحتجزين فى أماكن إحتجاز معترف بها
- 5- إطلاع المحتجزين و من دون إبطاء عن أسباب إحتجازهم.
- 6- التأكد من أن أى شخص حرم من حريته يمكنه الإتصال بمن هم خارج المعتقل بما فى ذلك المساعدة القانونية.

توصى اللجنة بأن على جميع أطراف النزاع الإلتزام بالآتى:

- 1- الاحتفاظ بسجل بأسماء كافة الأشخاص المحتجزين مع تحديثه يومياً
- 2- إقامة نظام معلومات مركزي يختص بالمحتجزين ، يكون لديه صلاحية نقل مثل هذه المعلومات إلى ذويهم مباشرةً أو عبر وسيط محايد و للرد على الإستفسارات بشأن أماكن تواجدهم.
- 3- التأكد من أن أى شخص حرم من حريته محتجز فى مكان إعتقال معترف به و معلوم و أن لديه امكانية الطعن ضد احتجازه / أحتجازها أمام هيئة مستقلة و نزيهة.